Linguistic Definitions Between Sterility and Ambiguity
A Study in Research Methodology

Dr. Ahmed MSELMI[1]

Faculty of Humanities and Social Sciences,
University of Tunis, Tunisia

Science Step Journal / SSJ

2024/Volume 2 - Issue 7

To cite this article: Mselmi, A. (2024). Linguistic Definitions Between Sterility and Ambiguity: A Study in Research Methodology. Science Step Journal, 2(7), 381-390. https://doi.org/10.6084/m9.figshare.28121465. ISSN: 3009-500X.

Abstract

In this study, we address a common issue that many researchers face: the tendency to rely on linguistic definitions of terms, concepts, and expressions in academic work. These definitions, which often appear at the start of most scientific papers, have become a longstanding tradition, passed down through generations. However, we argue that this practice does little to support scientific research. It can often lead to greater confusion and vagueness. We aim to raise awareness about this methodological challenge, highlighting the limitations of using linguistic definitions and demonstrating why they are ineffective. Additionally, we propose alternative approaches that could improve the quality and clarity of scientific research, taking it to a more advanced level.

This article explores several key questions, which we address through an analytical research methodology, including:

How do linguistic definitions contribute to the ambiguity of research? What alternatives can be used to ensure more systematic and rigorous research? And what value does this article bring to Arabic language researchers regarding methodology?

Keywords

Linguistic definitions, Scientific research, Research methodology, Sterility and ambiguity, Habit.

[1] ahmedmselmi48@gmail.com

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

التّعريفات اللّغويّة بين العُقم والضّبابية: دراسة في منهجيّة البحث

د. أحمد مسلّمي

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعيّة
جامعة تونس، تونس

ملخص

أثرنا في بحثنا هذا عادةً سيئة وتقليدا أعمى يَسقط فيه الكثير من الباحثين، ألا وهي عادة التّعريفات اللّغويّة لمفاهيم وألفاظ ومصطلحات البحث العلميّ، تلك التّعريفات الّتي تتصدّر السّواد الأعظم من أبحاثنا العلميّة. وقد صارت هذه العادة بروتوكولا متوارثا جيلا بعد جيل، لا يخدم البحث العلميّ في شيء، بل على العكس تماما، قد يزيد من غُموضه وضبابيته. لقد حاولنا إثارة هذا المشكل المنهجيّ بالطّرح. فنظرنا في مظاهر عُقم هذا النّوع من التّعريفات، وبرهنّا على اللاّجدوى من استعماله. بالإضافة إلى تقديم بدائل ممكنة تخدم البحث العلميّ وترقى به إلى مستوى أبعد من ذلك .

وتبين هذا طرحنا عدّة إشكاليات وحاولنا الإجابة عنها في متن هذا المقال معتمدين منهجا بحثيا تحليليّا من بينها:

كيف أن التعريف اللّغوي يزيد من ضبابية البحث؟ ما البديل عن التّعريف اللّغويّ حتى يكون البحث منهجيّا أكثر؟ ماهي الإضافة الّتي سيحقّقها هذا المقال لباحثي اللغة العربيّة على مستوى المنهج؟

الكلمات المفتاحية

التّعريفات اللّغويّة. البحث العلميّ. منهجيّة البحث. العُقم والضّبابيّة. عادة.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

مقدّمة:

كثيرا ما تبدأ أبحاثنا العلميّة بمجموعة من التّعريفات - اللّغويّة والاصطلاحيّة - للتّعريف بمفهوم أو ظاهرة ... ويتمّ ذلك في إطار ضبط شبكة المفاهيم الخاصّة بذلك البحث. إلاّ أنّ الكثير من الباحثين وخاصّة الجيل الجديد منهم قد يميلون في كثير من الأحيان إلى الإطناب والإيغال المبالغ فيه، والتّوسع المفرط في تعريف مفهوم ما تعريفا لغويّا تتعدّد شروحاته، وربّما تختلف من معجم إلى آخر. فتراهم يتشدّقون قولا في المعنى اللّغويّ نقلا عن المعاجم القديمة والحديثة معتقدين أنّ ذلك عنصر قوّة يخدم منهجيّة البحث. فأغلب الظّنّ عندهم أنّ تلك التّعريفات اللّغويّة قد تكون أساسا لفروقات وتصوّرات كبرى وأصلا لفروقات وتمييزات مفهومية ذات خطر. فنراها _ التّعريفات اللّغويّة _ تحتلّ جانبا لا بأس به من الحيّز الورقيّ للبحث، مقابل إهمال ما هو أهمّ من ذلك بكثير؛ كعرض الأفكار وتحليلها، والبحث عن إجابات لإشكاليات سبق أن طُرحت في مقدّمة البحث.

يبدو أنّ الأمر ليس بتلك الأهميّة ولا بتلك الخطورة، فلو نظرنا في التّعريفات اللّغويّة المبثوثة في المعاجم، للاحظنا أنّها تقوم بدور بسيط جدّا؛ ألا وهو نقل الاستعمال اللّغويّ العاديّ، وهو استعمال يتميّز بالعفويّة ويقوم بالأساس على تداخل معاني الألفاظ وتشابكها وتراكبها، والتّرادف بينها وشبه التّرادف، والتّطابق الكليّ حينا والجزئي حينا آخر والجمع والفرد. في مقابل ذلك نجد التّعريفات الاصطلاحيّة وهي تعريفات تعتبر أكثر دقّة في التّعاريف، فصفتها الإجرائيّة تُحدّد لفظا أو مصطلحا من خلال إبراز دلالته الوظيفية أو الاستعماليّة في الاصطلاح العلميّ. فالتّعريف المصطلحيّ يُحدّد المفهوم الغامض. ليصبح قابلاً للتّمييز والقياس بوضوح من خلال الملاحظات التّجريبيّة.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

1. عُقم التّعريفات اللّغويّة وضبابيتها.

كثيرة هي الأمثلة الدّالة على عُقم التّعريفات اللّغويّة نذكرُ منها: ببعض الألفاظ الدّالّة عل أجزاء اليد في العربيّة، فقد ترد هذه التّعريفات اللّغويّة متباينة المعاني أحيانا، ومترادفة أحيانا أخرى ترادفا كليّا أو جزئيّا، وقد تَتَحِدُ مصاديقها تارة، ويزيد مِصْداق أحدها على الآخر أو ينقص تارة أخرى. وقد يُستعمل أحدها في موضع الآخر. من ذلك تعريف "السّاعد": فـ "السّاعدُ" قد يُستعمَلُ مرادفا لـ "لذِّراع": «أَخْبَرَنِي أَبُو نَصْرٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ: الذِّرَاعُ وَالسَّاعِدُ شَيْءٌ وَاحِدٌ»[2] وقد يختلف مصداقهما بزيادة الذّراع على السّاعد فيما ينطبق عليه: "وَالسَّاعِدُ مِنْ الْإِنْسَانِ مَا بَيْنَ الْمِرْفَقِ وَالْكَفِّ"[3] ؛ "وَقَالَ الْخَلِيلُ: الذِّراع من المِرفَق إِلَى طَرَف الْإِصبَع الوُسْطَى"[4]. وإذا كان "السّاعد" بهذا المعنى عضوا مباينا للعضد: "والمِرْفق: مفصلُ ما بين العضد والساعد"[5] ويمكن، أن يكون في تعريف معجميّ آخر مرادفا له مثال ذلك: "العَضُدُ: الساعد، وهو من المِرفق إلى الكتف"[6] ؛ وكذلك الذّراع: "والذّراع هنا يمتدّ من الكتف إلى المرفق بمعناه التّشريحي"[7]. وقد يكون العضد جزءا من الذّراع "عَضُدٌ ... جُزْء الذّراع، ما بين المِرْفق إلى الكتف، السَّاعد"[8]

إنّ ما يقال في الألفاظ الدّالة على أجزاء اليد يقال في لفظ "اليد" نفسه، "وَالْيَد من رُؤُوس الْأَصَابِع إِلَى الْإِبِط... [و] فِي **الْمُحِيط** أَنَّهَا تقع على الذّراعين مَعَ الْمِرْفقين. وَفِي **الْقَامُوس**: أَو من أَطْرَاف الْأَصَابِع إِلَى الْكَفّ، والكفّ: الْيَد، أَو إِلَى الْكُوع"[9] نلاحظ أنّ هذا اللّفظ هو لفظ مشترك بين معان عدّة متباينة، وأنّ استعماله لا يزيل هذا الاشتراك، يبدو أنّ أمر تعريف أجزاء اليد الواحدة قد يحرج الأحكام الفقهية ويجعلها في حيرة من أمرها خاصّة إذا ما تعلّق هذا التّعريف اللّغويّ بحُكم فقهيّ كحدّ السّرقة، "وَلذَلِك ذهب الْخَوَارِج إِلَى أَن المقطع هُوَ الْمنْكب وَالْجُمْهُور على أَنّه الرّسغ"[10] وذلك بناء على أن "اليد" في رأي الخوارج اسم لتمام العضو.

بهذا المثال البسيط نستنتج أنّه ليس ثمّة داع للتّعريفات اللّغويّة خاصّة في المسائل الاعتباطيّة. يبدو أنّ اختلاف الألسنة خلق تقاطعا إلى حدّ التّنافر لعدّة حقائق طبيعيّة مسلّمة ليس ثمّة جدوى من تعريفها أو الخوض فيها. فلنشر عرضا إلى أنّ لفظ bras يدلّ في الفرنسيّة على العضد وهو من المِرفق إلى الكتف، ولكنّه قد يدلّ أيضا على اليد بكمالها أي العضد والسّاعد والكفّ باعتبار الأصابع[11]. وإلى أن لفظ arm يدلّ في الإنكليزية على العضد والساعد مجتمعين.[12] فإذا كان تواشج الألفاظ وتراكبها واستعمال بعضها

[2] (الحربي، **غريب الحديث**، ا، 276).
[3] (الفيومي، **المصباح المنير**، ا، 277)
[4] (الحربي، **غريب الحديث**، ا، 276).
[5] (ابن بطال، **النظم المستعذب**، ا، 28)
[6] (الجوهري، **الصحاح**، II، 509)
[7] (دوزي، **تكملة المعاجم العربية**، XI، 15).
[8] عمر وجماعته، 2008، II، 1512).
[9] (الكفوي، **الكليات**، 984).
[10] (البيضاوي، **أنوار التنزيل**، II، 126)
[11] (Cf. Petit Robert1, 1988, 214)؛
[12] Cf. Oxford Dic. 1989, 52).)

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

في موضع البعض الآخر بهذه الصّفة في المحسوسات والمشاهدات وفي أقرب المسميّات إلى الإنسان وهي أعضاء بدنه، فكيف بالمعاني البعيدة والمجردات الغامضة الّتي تستعصي على التّحصيل والضّبط؟

ولعلّ أوضح برهان على عقم التّعريفات اللّغوية الّتي يستخرجها القائلون بها من بطون المعاجم وكتب فقه اللّغة أنهّم لا يزيدون فيها على نقل الأقوال الواردة في هذه الكتب والتّفنن في تكديسها دون تمحيص في أحيان كثيرة ودون أن يستنتجوا من ذلك شيئا ذا بال، وأنَّى لهم ذلك وقد عدّلوا عن المحجة الواضحة وطلبوا الأشياء في غير مظانها؟

2. العوامل المؤثّر في عُقم التّعريفات اللّغويّة وضبابيتها.

تتعدّد العوامل المؤثر في عُقم التّعريفات اللّغويّة وضبابيتها من ذلك:

- عامل اجتماعيّ: والمقصود بالعامل الاجتماعيّ ها هنا هو العامل الزّمنيّ فقد يأخذ التّعريف اللّغويّ توجّها ومنحا أخرى من حقبة تاريخيّة إلى أخرى ومن مجموعة بشريّة إلى أخرى.
- عامل فرديّ شخصيّ: قد يكون مصدر هذا العُقم والضّبابيّة الفرد النّاطق بذلك اللّسان. ويظهر هذا بوضوح في الأغراض البلاغيّة. فالتّرسّب التّدريجيّ الذي يجمع بين استعمالات مختلفة تاريخيّا ومتباينة جغرافيّا. وربّما كان هذا التّواشج في معاني الألفاظ ناجما في الأصل عن استعمالات فردية للّغة وتصرّف شخصيّ فيها. ذلك أن المتكّلم قد يحرّف معاني الألفاظ الّتي يستعملها ويحيد بها عن أصلها. وقد يكون هذا المحيد لأغراض بلاغيّة كطلب المجاز وغيره، وقد يكون بسبب جهله بمعاني تلك الألفاظ الّتي يتلقفها وينقلها إلى غيره دون تحقيق مدلولاتها، وهذا الاستعمال الفرديّ عامل من عوامل التّطور اللّغوي يحصل به "تبديل ألفاظ النّاس على طول الأزمان واختلاف البلدان ومجاورة الأمم"[13] فإذا كان المتكّلم قد يستعمل اللّغة استعمالا عفويّا، ولا يُعْنى دوما بتدقيق عباراته وضبط دلالات ألفاظه، ولا يأبه بذلك لتحقّق هدفه التّواصليّ. وبذلك يتبيّن أنّ اللّغة وإن كانت، نظريّا، جهازا بديع الصّنع محكم النّسج ملتحم البنيان مترابط العناصر على النّحو الّذي تقدّمها به اللّسانيات السّوسيرية، وعلى النّحو الّذي وصف به الخليل العربيّة عندما شبهها بدار "محكمة البناء، عجيبة النّظم والأقسام". فعين هذه اللّغة قد تنقلب في الاستعمال إلى مجال فسيح يشيع فيه التّراكب والخطأ والتّشويش الّذي قد يبلغ مبلغ الفوضى العجيبة أحيانا.

يتبين لنا من كلّ هذا أن الفروق اللّغوية والتمييزات المعجميّة التي يعوّل عليها المولعون بالتّعريفات اللّفظية لا يمكن أن تكون أساسا لتمييزات علمية مهما كانت.

[13] (ابن حزم، الإحكام، ا، 32).

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

3. البديل عن التّعريفات اللّغويّة

أ. من وجهة نظر غربيّة.

علينا أن نمرّ من التّعريفات اللّغويّة، الّتي أثبت ضبابيتها وعدم جدواها في الأبحاث العليمّة، إلى وضع التّصورات والمفاهيم العلميّة لذلك. ومن المُتعارف عليه عندنا أنّ وضع التّصورات والمفاهيم العلميّة لا يُتقيَّدُ فيها بالفروق اللّفظية، بقدر ما تُلتَزَمُ فيه بالتّمييزات الّتي يقتضيها اتّباع خطوات المنهج العلميّ من ملاحظة، وفرْض، وتجربة، وما إلى ذلك.

إنّ من الحجج الّتي تجعل مجهود هؤلاء المولعين بالتّعريفات اللّفظية تروح سدى، هو ما تغافل عليه البعض من المُدافعين عن هذا النّوع من التّعريفات اللّغويّة. ما جاءت به العديد من النّظريات اللّسانيّة الّتي طَرقت باب التّعريفات اللّغويّة والاصطلاحيّة من ذلك ما ذهب إليه "دي سوسير"، عندما ميّز بين مفاهيم اللّغة واللّسان والكلام، من ذلك أنّ هذا التّمييز لا يستند إلى الاستعمال اللّغويّ ولا إلى معاني هذه الألفاظ في المعجم الفرنسي بل هو تمييز تصوريّ يعتمد على الوقائع وحقائق الأشياء، والقول بهذا الرّأي يثبت إلى حدّ كبير فساد الطّريقة القائمة على الانطلاق من الألفاظ لتعريف الأشياء والمتصوّرات بقوله: "وينبغي أن نلاحظ أن ما عرّفناه هو مجموعة من الأشياء[14] لا من الكلمات، وأن التّمييزات الّتي أقمناها أعلاه لا ينال منها ما في الكلمات الّتي لا تتّفق معانيها تماما من لسان إلى آخر من إبهام واشتراك. من ذلك أن كلمة Sprache في الألمانية تعني "اللّسان[15]" و"اللغة[16]" معا، أمّا Rede فتوافق تقريبا مفهوم "الكلام[17]" ولكنّها تفيد بالإضافة إليه المعنى الخاصّ بكلمة "خطاب". وأمّا في اللاّتينية فإنّ كلمة sermo تعني بالأخصّ "اللّغة" و"الكلام" بينما الّذي تفيده كلمة lingua هو "اللّسان"، وكذا في سائر الألسنة. فلا كلمة من هذه الكلمات توافق بالضّبط أحد المفاهيم المحدّدة أعلاه. ولذلك فإنّ أيَّ تعريف يكون منطلقه الكلمات تعريف لا طائل من ورائه. وإنّه من الخطل في الطّريقة أن ننطلق من الكلمات كي نحدّد الأشياء[18] [أي المتصوّرات]"[19]

ب. من وجهة نظر عربيّة.

قد نجد لما جاء به "دي سوسير" - من تصوّر علميّ والّذي أثبت أنّ تعريفات لمفهوم ما تعتمد بالأساس على الوقائع وحقائق الأشياء - أثرا في الموروث العربيّ، إذ قال بذلك ابن "المَلاحِمي المعتزلي" في سياق الرّدّ على أحد المخالفين في مسألة كلاميّة[20] مبيّنا أنّ العبارات اللّغويّة المستعملة في الاستدلال، إنّما هي طريقة في الكلام ولا يمكن الاحتجاج بها لإثبات حقائق أو نفيها. فاستعمال الاسم

---

[14] من الواضح أن سوسير يقصد بـ'الأشياء' في هذا الموضع المفاهيمَ والتصورات.

[15] langue

[16] langage

[17] parole

[18] يشير توليو دي مورو إلى أنه يشتم من هذا التصريح رائحة الوضعية التي هي مذهب أوغيست كونت Auguste Comte، ويحيل على بعض كتب علم الاجتماع المتضمنة لفحوى هذا التصريح (Cf. De Mauro, in Saussure, 1916 / 1995, 425).

[19] (سوسير[19]، 1916 / 1985، 31).

[20] وهي "في المعدوم هل هو ذات وشيء في عدمه؟".

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

الموصول "ما" في الكلام على المعدوم لا يوجب وجوده، والكلام على "ثاني" القِدَم[21] لا يوجب وجوده وكونه ثانيًا فعلا بعد القديم الأوّل، وذلك قوله: "فإنْ قِيل: قولكم "إنّه يُحصِّلُ القادرُ ما لم يكن ذاتا[22]" تناقض منكم، لأنّكم أشرتم بقولكم 'ما' إلى ما يحصِّلُه القادر، وذلك يقتضي كونه ذاتا، ثمّ قلتم: "فلَمْ يكن ذاتا" فنقضتم أوّل كلامكم، قيل لهم: إنّ العبارات لا يصحّ التّوصل بها إلى إثبات المعاني لا سيما في المواضع الّتي تضيق فيها العبارات. ألستم تقولون أنتم: "إنّه يستحيل أن يوجد ما علمنا انتفاءه من ثاني القِدَم؟ أ فيدلّ قولكم "ما" وقولكم "ثاني" على أنّه شيء وذات؟ فإن قلتم: "لا يدلّ ذلك لأنّه إشارة إلى ما هو ثابت في التّصور والتّوهم لا إلى شيء معين في نفسه" قيل لكم: وكذلك القول في المعدوم قبل وجوده. وعلى أنّه يمكننا أن نذكر عباره أخرى لا يَلْزمُنا عليها ما ذكرتم بأن نقول: "إنّ القادر يُكوِّن ويحصِّلُ ذاتا، ولم تكن من قبلُ ذاتا" وقولنا 'ذات' إشارة إليها بعد وجودها"[23]

وإلى هذا المعنى أيضا لمّح أو أشار "ابن سنان الخفاجي" مبينا فساد بطلان إثبات الحقائق المفهوميّة اعتمادا على مجرّد الاستعمال اللّغوي بقوله: "فأمّا تعلقهم بجنس قول القائل: "في نفسي كلام"، ففاسد لأنّه توصُّلٌ إلى إثبات المعاني بالعبارات **ولا يعوَّل على ذلك محصَّل**"[24] وبقوله أيضا: "ثمّ هو مع ذلك استدلال بالمعاني على العبارات[25] **وقد بينا فساد ذلك فيما تقدّم**"[26]

4. حالات التّطابق بين التّعريفات اللّغويّة والاصطلاحيّة.

لا يعني الدّفاع عن التّعريفات الاصطلاحيّة – لإسهامها في خدمة البحث أكثر من غيرها - أنّه لا ينبغي مراعاة التّعريفات اللّغويّة وما تحقّقه من تميزات لغوية البتة، ففي كثير من الأحيان قد يحدث أن يكون التّميز المفهومي مطابقا للتّميز الّذي يجري عليه الاستعمال اللّغويّ أو قريبا منه (أي التّعريف الاصطلاحيّ)، وعندئذ يتعين مراعاة التّميز اللّفظيّ طلبا للمناسبة والمشاكلة بين اللّغة والاصطلاح، والعدول عن ذلك بحجة أنّه لا مشاحة في الاصطلاح قد يكون مربكا ومشوّشا ومنافيًا للغايات العلميّة والمرامي التّعليميّة. ومن ثمّ فليس قولُ من قالَ «إنّه إنّما تيسر لسوسير وضع تقسيمه الثّلاثيّ التّقليديّ [لغة / لسان/ كلام] لأنّه استخدم الفرنسيّة» (De Mauro, in Saussure, 1916 / 1995, 425) مجانبا للصّدق. وخلافا لكثير من الألسنة الّتي ذكرها "دي مورو" والّتي ليس لها من الألفاظ ما يقابل الثّالوث السّوسيريّ ويطابق الاستعمال اللّغويّ في تلك الألسنة، في حال واحدة، فإنّ ما استقرّ في العربيّة من مصطلحات مقابل هذا الثّالوث يناسب الاستعمال إلى حدّ بعيد[27] وإن كان التّطابق التّام متعذّرا بما يبرهن على أن «العمل العلميّ يمكن أن يعيد تنظيم الاستعمالات اللّغويّة المتداولة على نحو يناسب بعض الغايات التّقنية الفنيّة» (م. ن.، 423).

---

[21] والمقصود به القديم الثاني الذي يمتنع وجوده مع وجود القديم الأول.

[22] أي يوجِد ما لم يكن موجودا، ومنه الاسم المحصَّل عند المناطقة «وهو كل لفظ دل على **وجود** صفة في مسماه من قبيل : 'كاتب' و'عالم' و'شاعر' و'ناطق'. وهو يقابل الاسم المعدول وهو كل لفظ دل على خلو مسماه من صفة معينة» (فضل الله، **مدخل إلى علم المنطق**، 51). والمحصل عند النحاة: المعيَّن المخصوص، وهو خلاف المبهم: «... لأنها تدلّ على معنًى وزمانٍ، وذلك أنّ أكثر النحويين يضيف إلى ذلك الزمانَ المحصَّل، لأنّ زمن المصادر مبهم» (ابن يعيش، **شرح المفصل**، ا، 82).

[23] (**المعتمد**، 364).

[24] **(سر الفصاحة**، 41)،

[25] ولعله كان من الصواب أن يقول: "استدلال بالعبارات على المعاني" بمعنى إثبات للمعاني والحقائق استنادا إلى العبارات والألفاظ.

[26] (م. ن.، 42).

[27] من ذلك أنه يبدو من المناسب للاستعمال ترجمة عبارة parole de Dieu الفرنسية بـ'كلام الله' في العربية لا بـ'لفظ الله'، وهي الترجمة التي يقتضيها اختيار أصحاب الترجمة العربية التي اعتمدنا عليها، وكذلك يبدو من المناسب ترجمة philosophie du langage بـ'فلسفة اللغة' لا بـ'فلسفة الكلام' التي يقتضيها أيضا اختيار أصحاب الترجمة المذكورة.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

إنّ ما يُقال في الألفاظ المنتسبة إلى حقل اللّغة المعجمي يقال في غيرها من الحقول، من ذلك العبارات والألفاظ الدّالّة على الأحوال الذّهنيّة النّفسيّة الشّعوريّة. فالفروق الّتي تثبتها كتب فقه اللّغة للحبّ[28] أو الخوف مثلا ، والتي أُولع بها بعضهم ورأى فيها أمارة على معجزة لغويّة . لا يمكن أن تكون أساسا لتمييزات علميّة يُعتد بها. ولكنْ لعالم النّفس أن يعود إلى تلك الألفاظ أو بعضها فيجعلها مصطلحات للمفاهيم الّتي وضعها بناء على معانيها وعلى الاستعمال اللّغويّ، وذلك إذا رأى أن بعض الأوصاف الواردة في تعريفاتها اللّغويّة يلائم ما اصطنعه من مفاهيم. لكنّ هذه التّعريفات اللّغويّة الّتي قد تناسب حقائقَ ودرجات مختلفة. في الشّعور بعاطفة الحبّ مثلا . لا يجوز أن تكون منطلقا لبناء تصوّرات نفسيّة نظرية بأي حال من الأحوال؛ لأنّها تقوم على مقاييس جزئية هي في حالة الحبّ المذكورة عبارة عن مقياس واحد يدور على ما يفترض أنّه شدّة درجة الشّعور؛ ولأنها تظلّ تعريفات لغويّة تختلف من لسان إلى آخر ولا تخلو من الاعتباطيّة مهما كانت درجات التّدقيق والتّشقيق فيها. والرّاجح أنّها تعريفات مبنيّة على الحسّ اللّغويّ[29] لمتكلّم واحد فرد، هو فقيه اللّغة الّذي وضع هذه الفروق لا على الحسّ المشترك بين جميع المتكلمين. وعلى هذا يُستبعدُ أن تكون الفروق المذكورة في عاطفة الحبّ مثلا حاضرة في ذهن كلّ متكلّم باللّغة على الصّورة الّتي ينقلها الشّاهد المذكور في الهامش، فالظّاهر أن هذه الصّورة مبنية بناء بعديا لا يطابق الاستعمال اللّغويّ الطّبيعيّ مطابقة تامّة. وهي صورة رسمها فقيه اللّغة انطلاقا من وهم آخر مفاده أن اختلاف الدّوال يوجب **ضرورة** اختلاف المدلولات وأنّه الدالّ الواحد لا بدّ أن يدلّ على مدلول واحد في الأصل وأنّ التّواشج والتّراكب الحاصلَيْن بالاستعمال طارئان على ذلك الأصل، وعلى هذا تكون مهمةُ فقيه اللّغة الرّجوعَ بالأشياء إلى أصولها ووضعَ الأمور في نصابها.

أهمّ التّوصيات.

من أهمّ التّوصيات الّتي جاء بها البحث نذكر:

- إنّ قولنا بفساد التّعريفات اللّغويّة وحكمنا عليها بالعُقم والضّبابية، لا يعني هذا أنّنا أنكرنا استعمالها في الأبحاث العلميّة البتّة، وأنّه لا يجوز الرّجوع إلى المعاجم والقواميس لتوضيح معاني العبارات الغامضة والملتبسة، وأنّه لا ينبغي العودة إلى اللّغة لتأصيل مفهوم أو توضيحه أو تتبع الدّلالات الّتي قد يتلون بها مصطلح من المصطلحات عند هذا المؤلّف أو ذاك بغية رصد المجال المفهوميّ الّذي يتحرّك فيه ذلك المصطلح، ولكنّه يعني ألاّ نتخذَ من تلك التّعريفات أساسا للاستدلال ولإثبات حقائق ودحض أخرى.

[28] «وَأول مَرَاتِب الْحبّ: الْهوى، وَهُوَ ميل النَّفس، وَقد يُطلق وَيُرَاد بِهِ نفس المحبوب؛ ثمَّ العلاقة: وَهِي الْحبّ اللَّازِم للقلب، وَسميت علاقَة لتَعلق الْقلب بالمحبوب؛ ثمَّ الكلف : وَهُوَ شدَّة الْحبّ، وَأَصله من الكلفة، وَهِي الْمَشَقَّة؛ ثمَّ الْعِشْق: فِي " الصِّحَاح ": هُوَ فرط الْحبّ؛ وَعند الْأَطِبَّاء: نوع من الماليخوليا؛ ثمَّ الشغف: شغفة الْحبّ: أَي أحرق قلبه مَعَ لَذَّة يجدهَا؛ واللوعة واللاعج مثل الشغف، فاللاعج: هُوَ الْهوى المحرق، واللوعة: حرقة الْهوى؛ ثمَّ الجوى: وَهُوَ الْهوى الْبَاطِن وَشدَّة الوجد من عشق أَو حزن؛ ثمَّ التتيم: وَهُوَ أَن يستعبده الْحبّ، وَمِنْه قيل: (رجل متيم)؛ ثمَّ التبل: وَهُوَ أَن يسقمه الْهوى، وَمِنْه: (رجل متبول)؛ ثمَّ الوله: وَهُوَ ذهَاب الْعقل من الْهوى، يُقَال ولهه الْحبّ: إِذا حيره؛ ثمَّ الهيام: وَهُوَ أَن يذهب على وَجهه لغَلَبَة الْهوى عَلَيْهِ» (الكفوي، **الكليات**، 398).

[29] sentiment linguistique وهو الذي يسميه الصبان 'قبول النفس' في قوله: «وأجيب بأن الصحة المذكورة تعرف بـ**قبول النفس** وصل الهاء. إذ لا تقبل النفس 'قُمته' بإعادة الضمير إلى غير المصدر كما تقبل 'ضربته'» (**حاشية الصبان**، II، 126).

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

- إنّ الّذين يذهبون مذهب الاعتداد بالتّعريفات اللّغويّة والتّمييز بين المعنيين اللّغوي والاصطلاحيّ، يتناسَون بفصلهم بين المعنيين ومعالجة كلّ واحد منهما على حدة. وأنّ الاصطلاح إنما هو جوهرُ عملهم ومدارُ بحثهم والمهمةُ الموكولةُ إليهم، وهي تدقيق ذلك المعنى الاصطلاحيّ العامّ الّذي تحمله لفظة من الألفاظ بضبط المعرفة في المجال الّذي تستعمل فيه وجعل المفاهيم والتّصورات الّتي يتعلّق بها أكثر انتظاما وتماسكا وتضايفا. فهو من ثمّ عمل تفصيلي تدقيقيّ في مجال يعبّر عنه المصطلح بصورة تأليفيّة، وذلك من قِبَلِ أنّ كلّ عمل علميّ هو عمل في مجال، إن استقام وانتظم وخضع للوصف الصّارم الدّقيق عُبِّرَ عنه بمصطلح، فلا تكون ثمّة بعدُ حاجة إلى إفراد قسم من أقسام البحث بنعت "الاصطلاحيّ" حتّى يُعَدَّ ما سواه غيرَ اصطلاحيّ.
- نحن لا ننكر أن تكون لمحاولة التّمييز بين التّعريف اللّغوي والاصطلاحيّ قيمةٌ مطلقة. فقد يكون هذا الجهد ذا نفع ضروريّ في السّياقات التّعليميّة والمقامات المدرسيّة الّتي تقتضي تبسيط المفاهيم وتوضيحها والفصل بين مختلف مظاهرها ووجوهها، ولكنّنا ننكر أن تكون لهذا التّمييز الفارق قيمة علميّة وبحثية تترتّب عليها فوائد معرفيّة يعتدّ بها تخدم البحث.
- في إطار فتح أفاق البحث، نقترح أن تكون هذه التّعريفات اللّغويّة والاصطلاحيّة محور بحث عميق كدراسة تاريخيّة منفصلة، فما اطّلعنا عليه من مناهج أكثر القدامى من النّحاة والمناطقة والأصوليين والمتكلّمين لا يفي بالغرض. فحتّى المحاولة الّتي قدّمها ابن جني في خصائصه، لا تبلغ من الوضوح والفصل مبلغ ما نجده في الكتابات الحديثة، وهي صورة يكون التّعريف اللّغويّ فيها تاليا للتّعريف الاصطلاحيّ عادة، شاملا للجوانب اللّفظية والدّلاليّة للمصطلح المعرّف[30]، ويكون إيراده من باب التّوسع وزيادة الفائدة، وهو ما كانت تبرّره نزعة ابن جني الفيلولوجية[31] وتحتمله ثقافة ذلك العصر ويبيحه المنوال المعرفيّ المتبع فيه.

خاتمة البحث:

بيّن من خلال هذا المقال الأثر السّلبيّ للتّعاريف اللّغويّة في البحث العلميّ، وذلك من خلال عدّة أمثلة ذات دلالة واضحة. ففي الكثير من الأحيان تزيد هذه التّعاريف اللّغويّة من ضبابية البحث، وتحيدُ به عن هدفه الرّئيسيّ وهو الإجابة عمّا تمّ طرحه من إشكاليات في المقدّمة. ولا يعني هذا أنّها لا تخدم البحث العلميّ كليّا بل أنّها تستعمل بمقدار والأجدر والأصحّ أنّ نوليّ المصطلحات والمفاهيم الجزء الأكبر من التّعريفات والشّروح لأنّها مصطلحات تخدم البحث بدرجة أكبر لما لها من ضوابط علميّة.

[30] اطلب على سبيل المثال تعريفه للغة والنحو (**الخصائص**، ا، 34).

[31] وهي النّزعة التي كانت تظهر في بحثه عن أصول الكلمات وما يجمع بينها من علاقات معنوية على نحو ما يظهر من تمييزه بين الاشتقاق الأكبر والاشتقاق الأصغر (اطلب م. ن.، II، 136 . 140) وعقده بابا للنظر في "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" (م. ن.، II، 147).

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved

قائمة المصادروالمراجع:

1. الأشهب، خالد (2011). المصطلح العربي البينة والتّمثيل. (ط1). الأردن: عالم الكتب الحديثة.
2. التّهانوي، محمد علي الفارويقي (1962). كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. (ط1). القاهرة: دار المعارف.
3. الجرجاني، الشّريف. (1998). كتاب التعريفات. (ط4). بيروت: دار الكتاب العربي.
4. الجييلالي، أحلام (1990). تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة. منشورات دار اتحاد العرب.
5. الحمزاوي، محمد رشاد (1986). من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا. (ط2). بيروت: دار الغرب الإسلاميّ.
6. دويدي، رجاء وحيد. (2010). المصطلح العلمي في اللغة العربية عمقه التّراثيّ وبعده الاصطلاحيّ. (ط1). دمشق: دار الفكر.
7. سيبويه. (1983). الكتاب. (ط3). بيروت: عالم الكتاب.
8. القاسمي، عليّ (1978). مقدمة في علم المصطلح. (ط2). القاهرة: مكتبة النهضة المصريّة.
9. ظاظا، حسن (1995). كلام العرب من قضايا اللّغة العربيّة. (ط1) الإسكندرية: دار العلم.
10. مختار، عمر أحمد (1989). المصطلح الألسني العربيّ وضبط المنهجيّة. (ط3). الكويت، عالم الفكر.
11. المسدي، عبد السلام (1993). المصطلح النقدي وآليات صياغة. (ط3). العربية السّعودية: نادي جدّة الأبي الثّقافي.
12. ابن منظور، جمال الدين (1988). لسان العرب. (ط5). القاهرة: مجمع اللغة العربيّة.
13. مولاي علي، بوخاتم (19902). مصطلحات النّقد العربيّ السيميائي الإشكاليات والأصول والامتداد. منشورات اتّحاد الكتاب العرب.
14. مومني، عيسى (2017). صناعة المعجم العربي الحديث. (ط2). اليمن: المعرفة للطباعة.
15. الميساوي، خليفة (2001). المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم. (ط2). الرّباط: دار الصّفاء.

- © 2023 SSJ. All Rights Reserved